



افتتاح القاري
لمصحيح البخاري

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة قيّمة من محفوظات وزارة الأوقاف الكويتية (رقم: ١/٢٨٦ - إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية) تقع في (١٤) ورقة في كل ورقة (١٧) سطراً ومقاس النسخة ١٨×١٣,٥ سم وهي بخط نسخي عتيق منسوخة في حياة المصنّف - رحمه الله - والناسخ هو: عبدالرحمن بن عبدالله المخزومي الشافعي.

● إثبات نسبة الكتاب إلى المصنّف - رحمه الله -

هذا الكتاب صحيح النسبة إلى مصنّفه - رحمه الله - وقد عزاه إليه جماعة منهم عصره الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «المجمع المؤسس» (٢٨٧/٣) وتلميذه الحافظ تقي الدين ابن فهد المكي في «لحظ الألفاظ» (ص ٣٢٠) والحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠٤/٨).



الصحيح المختصر من افوار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيامه
 وقال عنه لما فرغ من كتابه وأبداه "وَحَطَلْنَاهُ حَجَةً فَمَا بَنَى بِرِ اللَّهِ
 عَلَيْهِ صَارَ هَذَا الدَّابُّ عَمْدَةَ الدِّينِ وَعُدَّةَ الْمُتَعِدِّينَ وَسَبِيلًا
 لِلْوُضُولِ إِلَى سَبِيلِ الْمُتَّقِينَ وَسَبِيلًا إِلَى الْبَرِّ سُبْحَانَ سَيِّدِ
 الْمَلَائِكَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَقَدْ أَبْدَاهُ
 مَوْلَاهُ بِمَا أَبْدَاهُ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَاللَّحْظِ مِنْ أَنْوَاعِ
 الْوَحْيِ الْعَظِيمِ وَمَا لَمْ يَرْحَمْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَّا الرِّضْوَانُ عَزَّ وَجَلَّ
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بَابُ كَيْفَ كَانَ بُدْءُ الْوَحْيِ الْمُرْسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بسم الله الرحمن الرحيم

[و] ^(١) صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُتَّقِنُ الْمُتَّقِنُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ الشَّهِيرِ بَابِنَ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشْقِيِّ - مَدَّ اللَّهُ فِي
أَجَلِهِ وَجَعَلَهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ عِلْمًا وَأَطْلَقَ لَهُ بِالْإِفَادَةِ لِسَانًا وَقَلَمًا :-

الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَالْآلَاءِ وَالْإِنْعَامِ، الْمُتَفَرِّدِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ
عَلَى الدَّوَامِ، الْمُقْتَدِرِ بِالْإِلَهِيَّةِ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِ، الَّذِي هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ،
وَمَنَّ عَلَيْنَا بِنَبِيِّنَا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، فَأَرْسَلَهُ رَحْمَةً شَافِيَةً لِلْأَسْقَامِ،
وَابْتِغَاةً نِعْمَةً شَامِلَةً لِلْأَنَامِ، وَجَعَلَ مَنْطِقَهُ فَضْلًا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَإِرْشَادًا
لِلْأُمَّةِ وَإِحْكَامًا لِلْأَحْكَامِ، مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى يُوحَى
مِنَ الْمَلِكِ الْعَلَامِ.

أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَنْتَهِي إِلَى رِضَاهُ يَزِيدُ وَلَا يَبِيدُ، وَاشْكُرُهُ شُكْرًا يُوْجِبُ لَنَا
مِنْ نِعَمِهِ الْمَزِيدَ، وَاسْتَعِينَهُ اسْتِعَانَةً مِنْ وَفْقِهِ لِلسَّدَادِ، وَاسْتَهْدِيهِ فَهُوَ الْهَادِي
لِلرَّشَادِ، وَاسْتَغْفِرُهُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ حَدِيثٍ وَقَدِيمٍ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَشَرِّ
كُلِّ دَابَّةٍ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا يَدٌ وَلَا ضِدٌّ وَلَا كَفْؤٌ وَلَا
مُعِينٌ، وَلَا وَزِيرٌ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى: ١١]﴾.

(١) ما بين المعكوفين زيادة مني ليست في الأصل.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي من أفتقَى سُنَّتَه لَقِيَ النَّجَاحَ،
وَمَنْ أفتَدَى طَرِيقَتَه وَجَدَ الْفَلَاحَ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أَرْفَعَ الصَّلَوَاتِ وَأَزْكَاهَا،
وَأَطْيَبَهَا وَأَكْثَرَهَا وَأَتَمَّهَا، وَجَزَاهُ عَنَّا أَفْضَلَ الْجَزَاءِ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ وَرَحْمَةُ اللهِ
وَبَرَكَاتُهُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَئِمَّةِ الدِّينِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
أما بعدُ.

فقد قال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا
مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾
[آل عمران: ١٦٤].

ذكر علماء التفسير وغيرهم أن الحكمة هنا هي السُّنَنُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْ سَيِّدِ
الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ - ﷺ - (١).

قال الإمام أبو عبدالله نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ بن معاوية الخُزَاعِيُّ الْمَرْزُوقِيُّ:
حدثني محمد بن كثير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس - رضي الله عنهما
- في قوله تعالى: ﴿الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ قال: الكتاب والسنة.

وقال الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه -
فيما بَلَّغْنَا عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ قَالَ:

«فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ: الْحِكْمَةُ سُنَّةُ
رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -» (٢).

وقال عبدالرزاق: أخبرنا معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا
يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤].
قال: «القرآن والسنة» (٣).

(١) انظر: «تفسير ابن جرير الطبري» (٨٦/٣ - ٨٧).

(٢) «الرسالة» (ص ٧٨).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١١٦/٢) - ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٩١)،
٢١٨ (المرزوقي في «السنة» (٣٩٧) والخطيب في «الفتاوى والمتن» (٢٥٨) - بإسناد
هنا.

وقال تعالى في وَصَفِ صاحبِ الْحِكْمَةِ وَالْحِكْمِ وَمَنْ أَوْتِيَ جَوَامِعَ
الْكَلِمِ مُحَمَّدٌ - ﷺ -: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿١﴾
[النجم: ٣ - ٤].

صَحَّ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -
قَالَ:

«قَرَأَ النَّبِيُّ - ﷺ - فِيمَا أُمِرَ، وَسَكَتَ فِيمَا أُمِرَ: ﴿وَمَا كَانَ رِئَاكَ نَبِيًّا﴾
[مريم: ٦٤]»^(١).

وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ: «قَوْلَ النَّبِيِّ - ﷺ - فِيمَا أُمِرَ».

وخرَجَ الإمامُ الزَّاهِدُ أَبُو الفَتْحِ نصر بن إبراهيم بن نَضْرِ المقدسي -
رحمه الله - فِي كتابه «الحجة» مِنْ طَرِيقِ المعافى بن عمران، عَنْ
الأوزاعي، عَنْ أَبِي عبيد، عَنْ القاسم بن مخيمرة، عَنْ ابْنِ نُضَيْلَةَ قَالَ
رَسُولُ ﷺ - ﷺ :-

«لَا يَسْأَلُنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ سُنَّةٍ أَخَذْتُهَا فِيكُمْ لَمْ يَأْمُرْنِي اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ»^(٢).

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو المَغِيرَةِ عبد القدوس بن الحجاج الخولاني
وأيوب بن خالد عن الأوزاعي نحوه وفي الحديث قصة.

رواه أبو بكر بن أبي علي فقال: أخبرنا القاضي أبو أحمد محمد بن
أحمد بن إبراهيم حدثنا أحمد بن هارون حدثنا سليمان بن سيف حدثنا

(١) أخرجه البخاري (٢/٢٩٦ - فتح) من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به.
(٢) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٧٨٩ و ٧٠٩٣) وابن منده في «معرفة
الصحابة» (ق٣٧/أ) من طريق محمد بن كثير عن الأوزاعي به.
وأخرجه أبو نعيم (٤٧٨٩) وابن منده (ق٣٧/أ) من طريق الوليد بن مسلم عن
الأوزاعي به.

أيوب بن خالد [حدثنا] الأوزاعي حدثني أبو عبيد حاجب سليمان بن عبد الملك [حدثنا] القاسم بن مخيمرة حدثني طلحة بن نضيلة قال: قيل لرسول الله - ﷺ -: سَعَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فقال:

«لَا يَسْأَلُنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ سُتَّةٍ أَخَذْتُهَا فِيكُمْ لَمْ يَأْمُرْنِي بِهَا وَلَكِنْ سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ»^(١).

أبو عبيد مولى سليمان بن عبد الملك وحاجبه تابعي من ثقات الشاميين مختلف في اسمه فقيل: حُيِّي سَمَاءُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ «الكنى»^(٢) وصُدِّرَ بِهِ الْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ» وَقَالَ: «سَمَاءُ أَيُّ هَكَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ»^(٣).
ثُمَّ قَالَ: «قَالَ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حُوِّي»^(٣).

وَابْنُ نُضَيْلَةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ نُضَيْلَةَ اسْمُهُ عُبَيْدٌ، وَقِيلَ: طَلْحَةُ كَمَا تَقْدُمُ فِي رَوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ وَهُوَ الْخَزَاعِيُّ الْأَزْدِيُّ أَبُو مُعَاوِيَةَ الْكُوفِيُّ الْمَقْرِيُّ اخْتَلَفَ فِي صَحْبَتِهِ فَأَثْبَتَهَا جَمَاعَةٌ وَنَفَاهَا آخَرُونَ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْبَخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» فِي الصَّحَابَةِ بَلْ ذَكَرَهُ فِي التَّابِعِينَ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ^(٥)، وَكَذَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ «الكنى»^(٦).

وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ تَابِعِيٌّ، وَعَلَى هَذَا فَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «تَمَتَّةِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ لِابْنِ مَنْدَةَ» - كَمَا فِي «الْإِصَابَةِ» (٢٩٣/٣) - مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي عَلِيٍّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ السَّكَنِ فِي «الصَّحَابَةِ» - كَمَا فِي «الْإِصَابَةِ» (٢٩٣/٣) مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَى ابْنِ نُضَيْلَةَ لَكِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي صَحْبَتِهِ كَمَا سَبَّحَكِيهِ الْمَصْنُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدُ وَانْظُرْ لِذَلِكَ: «الْإِصَابَةُ» (٢٩٣/٣).

(٢) «الكنى» (٥٩٣/١) - رَقْمٌ: (٢٤٢٣).

(٣) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٧٥/٣ - ٧٦).

(٤) انْظُرْ: «الْإِصَابَةُ» (٢٩٣/٣).

(٥) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٥/٦).

(٦) «الكنى» (٧٥٧/٢ - رَقْمٌ: ٣٠٧٦).

وحدث عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الثقة المأمون، عن
الأوزاعي عن حسان بن عطية قال:

«كَانَ جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ - ﷺ - بِالسُّنَّةِ كَمَا يَنْزِلُ
عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ يُعَلِّمُهُ إِيَّاهَا كَمَا يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنُ»^(١).

رواه علي بن خشرم ونعيم بن حماد وغيرهما عن عيسى.

ورواه محمد بن إسحاق الصَّغَانِي، حدثنا رَوْحُ بن عباد، حدثنا
الأوزاعي فذكره بمثله.

تابعهما أبو إسحاق الفزاري وأبو يوسف محمد بن كثير المصيصي عن
الأوزاعي نحوه.

والأحاديث والآثار في معنى ذلك جَمَّة، وقد قال البيهقي في كتابه
«معارف السنن»:

«قال الشافعي: وقيل لم يَسُنَّ رسول الله - ﷺ - شيئاً قط إلا
بوحى الله عز وجل فمن الوحي ما يُتلى، ومنه ما يكون وحياً إلى رسول الله
- ﷺ - فَيُسْتَنْ بِهِ» انتهى^(٢).

(١) أخرجه محمد بن نصر في «السنة» (١٠٢، ٤٠٢) واللالكائي في «شرح أصول
الاعتقاد» (رقم: ٩٩) وابن بطة في «الإبانة» (٢٢٠) وأبو إسماعيل الهروي في «ذم
الكلام» (٢١٦) والخطيب في «الفيح والمتفق» (٢٦٩) و«الكفاية» (ص ١٢) من طريق
عيسى بن يونس به.

وأخرجه ابن بطة (٩٠) والهروي (٢١٦) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عن
روح بن عباد به.

وأخرجه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد» (٩١) عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد
الفزاري والدارمي (٥٩٤) وابن بطة (٢٢٠) عن محمد بن كثير كلاهما عن الأوزاعي به.
وأخرجه ابن بطة (٢٢٠) والهروي (٢١٦) من طريق محمد بن مصعب عن الأوزاعي به.
وإسناده صحيح.

وصحَّح إسناده الحافظ في «فتح الباري» (٣٠٥/١٣).

(٢) «معرفة السنن والآثار» (٦٣/١ - ط. العلمية).

قال مصنفه - رحمه الله - :

فالسُّنَنُ النَّبَوِيَّةُ، هي وحيٌّ من الله تعالى أيضاً وعليها مدارُ الأحكام، وفيها معرفةُ أصولِ التوحيدِ وذكرُ صفاتِ رَبِّ العالمين، وتنزيهه عن مقالاتِ المُلحدِين، وفيها صفةُ الجَنانِ، وما أعدَّ الله فيها للأبرار ووصف النار، وما هيأَ الله فيها للفُجَّار، وما خلقَ الله تعالى في السموات والأرض من بديعِ المصنوعات، وعظيمِ الآيات، واختلافِ أجناسِ المخلوقات من الملائكة والجن والإنس وسائر البريات، وفيها أنباء الأنبياء، وكرامات الأولياء، وقصص الأمم القدماء، وبيان مغازي رسول الله - ﷺ - وسراياه، وبعوثة وكتبه وأحكامه وأقضيته ومواعظه ووصاياه، ومعجزاته وأيامه وصفاته، وأخلاقه وآدابه وأحواله إلى حين مماته، وذكر أزواجه وأولاده وأصحابه وأصحابه، ونشر فضائلهم ومناقبهم وأقاويلهم في الشريعة، وفيها تفسير القرآن العظيم، وبيان لأكثر الآيات المجملة فيه، وبها عُرفَ الحلال والحرام، والهدي من الضلال، وما يحبه الله ويرضاه ويقربُ إليه ويبعد عنه، غير ما فيها من الفوائد الظاهرة والخفية والمعاني الشريفة التي لا توجد إلا فيها وكيف لا وهي كلام أفصح الخلق، وحبيب الحق، ومن أُعطي جوامع الكلم وخُصَّ ببدايع الحكم - ﷺ - .

وقد نَصَبَ الله تعالى للسُّنة رجالاً رحلوا في طلبها إلى البلاد الشاسعة، وجمعوها من الأماكن القاصية على اختلاف وجوهها، وتَشَعَّبَ طُرُقها، وتَغَايَرَ ألفاظها، وهَدَّبُوا إسنادها الذي أكرم الله به هذه الأمة، وحرَّروا أحوالَ رجالها، وبيَّنوا الثقةَ من الصدوق، والعدلَ من المستور، والمشهورَ من المجهول، والقويَّ من اللين، والضعيفَ من الواهي، والمتروكَ من الكذاب، حتى عُرفَ صحيح السنن من سقيمها، ومُسْنَدُها ومرسلها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مقطوعها، ومعلَّلها من سليمها، ومقلوبها من قويمها، ومتواترها من أفرادها، وشاذها ومشهورها من غريبها، وناسخها من منسوخها، ومبيَّتها من مجملها، ودُونُها للطلابين، ونفوا عنها تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وشُبُهَ المبتدعين، فأهلها هم خلفاء رسول الله - ﷺ - الذين دعا لهم بالرحمة والنصرة.

قال أبو محمد يحيى بن محمد ابن صاعد: وحدثنا محمد بن الحسن الهمذاني الكوفي حدثنا أبو طاهر أحمد بن عيسى بن عبدالله العلوئي، حدثنا ابن أبي فديك عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، سمعت علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يقول:

خرج علينا رسول الله - ﷺ - فقال: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي» قُلْنَا: يا رسول الله! وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ؟.

قال: «الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَزُودُونَ سُنَّتِي وَأَحَادِيثِي وَيَعْلَمُونَهَا النَّاسُ»^(١).

وجاء أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ هُمُ الْأَبْدَالُ فِي الْأَرْضِ.

قال أبو الفتح يوسف بن عمر بن مسروق القوَّاس الزاهد - وكان يقال: إنه من الأبدال - رحمه الله - قال: حدثنا محمد بن إسحاق المقرئ املاء سمعت عبدالله بن إسحاق سمعت أبي يقول: قيل لأحمد بن حنبل - رحمه الله -: ما الأبدال؟ أو: هل لله تعالى إبدال في الأرض؟.

قال: «نعم لله في الأرض أبدال»، قيل: من هم، قال: «إن لم يكن أصحاب الحديث هم الأبدال فلا أعرف لله أبدالاً».

وروى نحوه عمر بن بكار القافلاني عن أحمد^(٢).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ج ٦/ رقم ٥٨٤٢) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٦٣) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٨١/١) والقاضي عياض في «الإلماع» (ص ١٧) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ٥٨) من طريق أبي طاهر أحمد بن عيسى به.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٢٧): «هذا باطل».

وأقره الحافظ في «اللسان» (١/ ٢٦٢).

وقد توسع العلامة الألباني - رحمه الله - في تخريجه في «الضعيفة» (رقم: ٨٥٤).

(٢) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ٩٦) عن عمر بن بكار القافلاني به.

وكذا قال صالح بن محمد الرازي فيما روينا عنه وسأله رجل فقال: «إذا لم يكونوا أصحاب الحديث هم الأبدال فلا أدري من الأبدال»^(١).

وقال: هذا كلام يزيد بن هارون ذكره عن سفيان الثوري.

وقال النضر بن شميل فيما روينا عنه: سمعت الخليل بن أحمد يقول: «إن لم يكن أهل القرآن والحديث أولياء الله فليس الله في الأرض من ولي»^(٢).

وقال محمد بن عصام: سمعت عبدالرحمن بن محمد بن حاتم يقول: قال إبراهيم بن أدهم:

«إن الله - عز وجل - يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث»^(٣).

وقال هشام بن عمار: حدثنا الجراح بن مليح حدثنا بكر بن زرعة سمعت أبا عتبة الخولاني - وكان ممن صلى القبلتين مع رسول الله - ﷺ - وأكل الدم في الجاهلية - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول:

«لا يزال الله عز وجل يفرس في هذا الدِّين عَرَساً يستعملهم بطاعته»^(٤).

(١) أخرجه الخطيب (رقم: ٩٥) من طريق محمد بن العباس الصائغ عن صالح بن محمد الرازي به.

(٢) أخرجه الخطيب (رقم: ٩٧) من طريق النضر بن شميل به.

(٣) أخرجه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (رقم: ١٥) و «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ١١٤) من طريق محمد بن عصام به.

(٤) أخرجه ابن ماجه (رقم: ٨) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٤٩٧) - ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٣٣/٦) - عن هشام بن عمار به.

وأخرجه ابن عدي (١٦٢/٢) وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٤٤٢٣، ٦٩٣٦) والمزي في «تهذيب الكمال» (١٥٢/٣٤ - ١٥٣) من طريق هشام به.

وأخرجه أحمد (٢٠٠/٤) - ومن طريقه المزي (٢١٢/٤) - والبخاري في «الكنى» =

وخرّجه أبو عمر ابن عبد البر في كتابه «بيان العلم».

واسم أبي عتبة: عبدالله بن عتبة، وقيل: عمارة.

واختلف في صحبته فقال مسلم في كتابه «الكنى»: «له صحبة»^(١).

وعلى هذا جماعة ويعضده هذا الحديث وأنه من السابقين رضي الله عنهم أجمعين.

قال أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم البغدادي: بلغني عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: «هم أصحاب الحديث».

وقال ابن أبي فديك: حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس سمعتُ علي بن أبي طالب - رضي الله عنه يقول: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فقال: «اللَّهُمَّ ازْحَمْ خُلُقَانِي» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ مَنْ خُلُقَاؤُكَ؟ قَالَ:

«الَّذِينَ يَزُودُونَ أَحَادِيثِي وَسُتِّي وَيَعْلَمُونَهَا النَّاسَ»^(٢).

= (ص ٦٠ - الملحق بـ «التاريخ الكبير») ابن حبان (٣٢٦ - الإحسان) و «الثقات» (٧٥/٤) ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٤٤٥/٢) وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (رقم: ٤٤) والدولابي في «الكنى والأسماء» (٤٦/١) من طريق الجراح بن مليح به.

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (٤٥/١):

«هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات».

قلت: كذا قال! وحسبه - عندي - حُسنُ إسناده.

وخالف الجراح بن مليح بقبّة بن الوليد.

أخرجه ابن شاهين (رقم: ٤٣) من طريق بقبّة بن الوليد عن بكر بن زرعة قال:

حدثني مريح بن مسروق عن أبي عتبة الخولاني مرفوعاً:

«ما فتق في الإسلام فتق فسد، ولكن لا يزال الله يغرر في الإسلام غرراً يعملون بطاعته».

(١) «الكنى» (٦٥٥/١ - رقم: ٢٦٥٣).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣٢٣).

وقال يزيد بن هارون في هذا الحديث :

«إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم»^(١).

وكذا قال أحمد بن حنبل فيما رواه عنه الفضل بن زياد^(٢) وموسى بن هارون^(٣).

وقاله أيضاً أبو جعفر أحمد بن سنان القطان^(٤)، وأبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري^(٥).

وقال الترمذي أبو عيسى في «جامعه» :

حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة عن معاوية بن قرة، عن أبيه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - :

«إِذَا قَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٦).

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (رقم: ٢٧) والخطيب في «شرف أصحاب

الحديث» (رقم: ٤١) من طريق أحمد بن أبي سريج الرازي عن يزيد بن هارون به.

وأخرجه قوام السنة في «الحجة» (٢٤٧/١) من طريق أحمد بن أبي خلف عن يزيد به.

(٢) أخرجه الخطيب (رقم: ٤٣) من طريق الفضل بن زياد به.

(٣) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص٢) من طريق موسى بن هارون به.

(٤) أخرجه قوام السنة في «الحجة» (٢٤٦/١) والخطيب (رقم: ٤٤) من طريق أبي حاتم

عنه به.

(٥) أخرجه قوام السنة (٢٤٦/١) والخطيب (رقم: ٤٦) من طريق إسحاق بن أحمد عنه به.

(٦) أخرجه أبو داود الطيالسي (١٩٧/٢ - منحة) - ومن طريقه الترمذي (٢١٩٢) والخطيب

في «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ٣٩) - عن شعبة به.

وأخرجه أحمد (٤٢٦/٣ و ٣٤، ٣٥) وابن أبي شيبة (١٩٠/١٢) وابن ماجه (رقم: ٦)

و ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ج٢/ رقم ١١٠١) والطبراني (ج١٩/ رقم ٥٥ و

٥٦) من طريق شعبة به.

رواه بعضهم مقتصرأ على الشطر الأول وبعضهم على الثاني ومنهم من جمع بينهما.

قال أبو عيسى الترمذي :

«هذا حديث حسن صحيح».

قلت : إسناده صحيح.

قال علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث»^(١).

ورواه عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن المديني.

ورويانا عن إبراهيم بن معقل النسفي سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يقول: كنا ثلاثة أو أربعة على باب علي بن عبد الله بن المديني فخرج علينا بعد ساعة فقال: إني لأرجو أن تأويل هذا الحديث عن النبي - ﷺ - «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم» إني لأرجو أن تأويل هذا الحديث أنتم لأن التجار قد شغلوا أنفسهم بالتجارات وأهل الصنعة قد شغلوا أنفسهم بالصناعات، والملوك قد شغلوا بالمملكة، وأنتم تحيون سنة النبي - ﷺ -»^(٢).

وجاء عن علي بن المديني أنه قال:

«ليس قوم خيراً من أصحاب الحديث الناس في طلب الدنيا وهم في إقامة الدين».

وقال عمر بن حفص بن غياث: سمعت أبي، وقيل له: «ألا تنظر إلى أصحاب الحديث وما هم فيه».

قال: «هم خير أهل الدنيا».

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا قبيصة سمعت سفيان الثوري يقول:

«الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث حراس الأرض»^(٣).

وقال يزيد بن زريع^(٤): «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الحديث الأسانيد»^(٥).

(١) «جامع الترمذي» (٤/٤٢٠) - ومن طريقه الخطيب في «الشرف» (رقم: ٤٥) -.

(٢) أخرجه الخطيب في «الشرف» (رقم: ١٠٧) من طريق إبراهيم بن معقل به.

(٣) أخرجه الخطيب (رقم: ٨٥) من طريق عبدالرحمن بن أبي حاتم به.

(٤) في الأصل: «يزيد بن هارون» وهو خطأ، والتصويب من «شرف أصحاب الحديث».

(٥) أخرجه الخطيب (رقم: ٨٦) من طريق صالح بن حاتم بن وردان عن يزيد بن زريع به.

وقال زهير بن صالح: سمعت صالح بن أحمد بن حنبل، سمعت أبي يقول:

«من يعظم أصحاب الحديث يعظم في عين رسول الله - ﷺ - ومن حقرهم سقط من عين رسول الله - ﷺ - فإن أصحاب الحديث أحباب رسول الله - ﷺ -».

فأهل السُّنَنِ أحبابُ رسولِ الله - ﷺ -، وفرسانُ الدِّينِ، وحُمَاةُ الإسلامِ، وحَفَظَةُ الشريعةِ، وكتبهم المصنَّفة فيها أجلُّ الكتب المصنَّفة وأصَحُّها مطلقاً الصحيحان للإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفِيُّ مولاهم البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيْرِيُّ النيسابوري - رحمة الله عليهما -، وأصَحُّها وأكثرها فوائد ظاهرة وكامنة صحيح البخاري، وبه قال جمهورُ العلماء والمحققين.

وذكر أبو زكريا النووي - رحمة الله عليه - أنه الصواب^(١):

وقال الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم ابن العراقي فيما أنبأنا: «وهو الصحيح» انتهى^(٢).

وقد نصَّ الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أنه بعد كتاب الله أصح الكتب تحت أديم السماء.

وخرَّج الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخه» من طريق أبي الفضل جعفر بن الفضل أخبرنا محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون قال: سئل أبو عبد الرحمن - يعني النسائي - عن العلاء وسهيل.

فقال: «هما خير من فليح ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري»^(٣).

(١) «التقريب والتيسير» ٦٨/١ - بشرحه «تدريب الراوي».

(٢) «التبصرة والتذكرة» ٣٩/١.

(٣) «تاريخ بغداد» ٩/٢.

وقال الحافظ أبو علي الحسين بن علي النيسابوري:

«ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في علم الحديث»^(١).

وذهب إلى تفضيله أيضاً بعض أهل المغرب.

وحكى القاضي أبو الفضل عياض عن أبي مروان الطُّنَّيْ - وهو عبد الملك بن زيادة الله بن علي الحمانى السعدي التميمي - قال:

«كان من شيوخه من يُفَضِّلُ كتابَ مسلم على كتاب البخاري».

قال مُصَنِّفُهُ - عفا الله عنه -:

ومن حُجَّةٍ من فَضَّلَ كتابَ مسلم أن مسلماً جَرَّدَ الصحيحَ وبورده كاملاً بِطَرَفِهِ وَأَلْفَاظِهِ وَزِيَادَاتِهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ فَيَسْهُلُ عَلَى الطَّالِبِ النَّظَرُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عِنْدَ وَقُوفِهِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ يَفْرُقُ الْأَحَادِيثَ وَزِيَادَةَ أَلْفَاظِهَا فِي أَبْوَابٍ شَتَّى وَأَمَاكِنَ مُتَبَاعِدَةٍ وَكَثِيرٍ مِنْهَا يَذْكُرُهُ فِي غَيْرِ بَابِهِ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّهُ أَوْلَى بِهِ فَيَضَعُ عَلَى الطَّالِبِ النَّظَرَ فِي جَمِيعِ طَرَفِهِ وَوُجُوهِهِ الْمَخْتَلِفَةِ.

ومن حجتهم أيضاً أن البخاري يذكر التعليقات كثيراً في أبوابه. والجواب أن هذا ليس يقتضي تقديم «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري» بل هو أصح منه وأكثر فوائد وتفرقه الأحاديث في أبواب مختلفة لدقيقة عظيمة يفهمها البخاري منه.

وأيضاً فإن البخاري اتفق العلماء على أنه أجل من مسلم وأعلم بعلم الحديث، وأنواعه منه ولقد قال إسحاق بن راهويه وكان البخاري جالساً:

«يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/١٠١) - ومن طريقه ابن الصلاح في «مناقب صحيح مسلم» (ص ٦٨ - ٦٩) - من طريق محمد بن إسحاق ابن منده عن أبي علي الحسين بن علي النيسابوري به.

كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه^(١).

وأما احتجاجهم بالتعليقات فقد وقعت أيضاً في «صحيح مسلم» في أربعة عشر موضعاً فيما ذكره الحافظ أبو علي الغساني لكن رواها مسلم متصلة ثم عقبها بقوله عند كل موضع: «ورواه فلان» يذكره تعليقاً إلا موضعاً واحداً ذكره تعليقاً في التيمم فقال:

«وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة».

فذكر حديث أبي الجهم بن الحارث بن الصمة - رضي الله عنه -: «أقبل رسول الله - ﷺ - من نحو بئر جمل فلقى رجل فسلم عليه فلم يرد عليه رسول الله - ﷺ - حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه السلام»^(٢).

ولم يوصله مسلم كغيره من التعليقات ووصله البخاري في «صحيحه» فقال:

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث فذكره^(٣).

والذي عليه الجمهور تفضيل جامع البخاري على كتاب مسلم ومما يقوّي ذلك أيضاً ويرجّحه أن شرط البخاري في «صحيحه» أخصّ وأرجح من شرط مسلم، فشرط البخاري أن يكون الراوي جمع بين العدالة والإتقان، وأن يكون عاصر شيخه الذي روى عنه مع لقائه وثبوت سماعه منه.

واشترط مسلم المعاصرة ولم يشترط ثبوت السماع وبالغ في الرد على

(١) «تاريخ بغداد» (٢٧/٢).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٨١/١).

(٣) «صحيح البخاري» (٥٢٥/١ - فتح).

مشرطه في «مقدمة صحيحه»^(١) وعلى هذا كل ما صححه البخاري يلزم إخراج مسلم ولا ينعكس، ومن ثم ينفصل النزاع ويظهر ترجيح «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم».

ومسلم - رحمه الله - ادعى الأجماع على ما شرطه وأنكر اشتراط ثبوت اللقاء فادعى أنه قولٌ مخترعٌ لم يسبق قائله إليه، وذكر أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أنه يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر أنهما اجتمعا أو تشافها^(٢).

وهذا الذي ردّه مسلم صوّبه المحققون، وهو المختار الصحيح وعليه أئمة المحدثين كعلي بن المديني والبخاري وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين^(٣).

والبخاري لم يشترط هذا الشرط إلا في هذا الكتاب صيانة له.

وأما ما قاله الإمام الشافعي - رحمه الله عليه - فيما رواه أبو نعيم أحمد بن عبدالله الحافظ في كتابه «حلية الأولياء» فقال:

حدثنا محمد بن إبراهيم ومحمد بن عبدالرحمن قالوا: حدثنا محمد بن زبّان بن حبيب سمعت الربيع بن سليمان، سمعت الشافعي يقول:

«ما بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك»^(٤).

وحدّث به أبو محمد عبدالله بن جعفر بن الورد، عن علي بن

(١) «صحيح مسلم» ٢٨/١ - المقدمة.

(٢) «صحيح مسلم» ٢٩/١ - المقدمة.

(٣) انظر تعليقي على «أربعي لطوسي» (ص ٤٩ - ٥٠) فقد سُقَّتْ جملةٌ صالحةٌ من أقوال الأئمة في رد مذهب الإمام مسلم - رحمه الله - وبَيَّنْتُ أن ما يردّه جماعةٌ من المتأخرين والعصريين بأن مذهب الجمهور هو مذهب مسلم باطل لا يصح.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣٢٩/٦) بإسناده هنا.

محمد بن عبدالله الأنصاري حدثنا هارون بن سعيد، سمعت الشافعي - رحمه الله - يقول :

«ما من كتاب أكثر صواباً بعد كتاب الله - تبارك وتعالى - من كتاب مالك - يعني : الموطأ -» .

فهذا لا ينافي ما قاله الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي أن ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري وقد تقدم لأن الشافعي - رحمه الله عليه - إنما قال هذا قبل البخاري ومسلم وكان في ذلك الوقت كتب مصنفات لجماعة من أتباع التابعين منهم هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبدالعزيز ابن جريج، كان له مصنفان أحدهما في التفسير والآخر في السنة، وكان كذلك لسعيد بن أبي عروبة .

وصنف حماد بن سلمة مصنفات في الأبواب منها «كتاب المواريث» وهو موجود اليوم .

وقيل : أن مالكا أتم في تصنيفه الموطأ بمصنف حماد، وصنف عبدالله بن المبارك موطأ وكذا هشيم وإبراهيم بن أبي يحيى وموطأه كبير .

وصنف وكيع بن الجراح، والوليد بن مسلم كتباً، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وصنف الأوزاعي والثوري وابن عيينة الجامع، وكذا معمر بن راشد، وعبد الرزاق، ثم صنف نعيم بن حماد، وسعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم .

ومصنفات هؤلاء فيها من جنس ما في الموطأ من المسند، والمرسل، والموقوف، وقول التابعي وغير ذلك، ولا ريب أن هذه الكتب لم يكن فيها أصح من موطأ مالك، ولا أكثر صواباً منه كما قال الشافعي - رحمه الله - ولهذا اعتنى الناس به، ويوجد بالاستقراء أن البخاري إذا كان عنده في الباب حديث مسند لمالك قدمه على غيره في «صحيحه» .

وبعد هذه المصنفات جرّد العلماء المُسند من حديث رسول الله - ﷺ - فصنّفوا المسانيد كمسند أبي محمد عبيد الله بن موسى العبسي، وأبي داود

سليمان بن داود الطيالسي وهما أول من صنّف المُسندَ على تراجم الرجال في الإسلام.

ومسند موسى بن طارق أبي قرة الزبيدي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، ومسند بن مسرهد، وأحمد بن منيع، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وعبدالله بن عمر القواريري، وأبي عبدالله الشافعي وغيرهم.

وبعد هذا صنّف الناس أنواعاً من حديث النبي - ﷺ - فصنّف الحديث الصحيح مجرداً من غيره البخاري ومسلم، والبخاري أول من صنّف ذلك ولم نعلم أن أحداً تقدم البخاري في جمع الصحيح، فإنه أول من اعتنى بجمعه وتبعه بعد ذلك مسلم ولم يلتزما بإخراج جميع ما صح من الأحاديث لأن في السنن وغيرها أحاديث صحيحة ليست في كتابيهما، وما قاله الحافظ أبو عبدالله محمد بن يعقوب ابن الأخرم:

«قُلْ ما يفوت البخاري ومسلماً - يعني: - في صحيحيهما - من الأحاديث الصحيحة»^(١).

فقد ناقشه الإمام أبو عمرو ابن الصلاح في ذلك فإن الحاكم قد استدرك عليهما أحاديث كثيرة وإن كان في بعضها مقال إلا أنه يصفو له شيء كثير^(٢).

وذكر الإمام أبو بكر البيهقي أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، والإسناد واحد وهذا يشعر أنهما لم يلتزما استيعاب الأحاديث الصحيحة، بل صرحاً بأنهما لم يستوعباها فقد ثبت فيما رواه أبو أحمد ابن عدي الحافظ فقال: وسمعت الحسن بن الحسين البزاز يقول: سمعت إبراهيم بن معقل، سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول:

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠٢/١٣) من طريق محمد بن إسحاق ابن مندة عنه به.

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٠ - ط. العتر) لابن الصلاح.

«ما أدخلت في هذا الكتاب - يعني: جامعه الصحيح - إلا ما صح وتركت من الصحاح كيلا يطول الكتاب»^(١).

وحدث بنحوه أبو عبدالله محمد بن أحمد البخاري الحافظ المعروف بـ «غنجار» عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن علي بن يعقوب الكاتب سمعت إبراهيم بن معقل فذكره.

وقال مسلم في «صحيحه»:

«ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه»^(٢).

يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم قاله ابن الصلاح^(٣).

وقال الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبدالله في كتابه «المستخرج على صحيح مسلم»:

«ومتى قصد فارس من فرسان هذه الصنعة ورام الزيادة عليه في شرطه - يعني البخاري - من الأصول أمكنه ذلك لتركه - رحمه الله - ما لا يتعلق بالأبواب والتراجم التي بنى عليها كتابه»^(٤).

وهذا بعينه قول الحاكم أبي عبدالله وتوفي قبل أبي نعيم بخمس وعشرين سنة تقريباً^(٥) فقال الحاكم في كتابه «المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين»:

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٣١/١) و «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري» (ص ٦٢) - ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٢ - ٩) والذهبي في «السير» (٤٠٢/١٢) - عن الحسن بن الحسين البرازي به.

(٢) «صحيح مسلم» (٣٠٤/١).

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٠).

(٤) «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (٥٢/١).

(٥) توفي الحاكم في سنة ٤٠٥هـ، ووفاته أبي نعيم في سنة ٤٣٠هـ رحمهما الله تعالى.

«وإما محمد بن إسماعيل فإنه بالغ في الاجتهاد فيما خرّجه وصحّحه، ومتى قصد الفارس من فرسان أهل الصنعة أن يزيد على شرطه من الأصول أمكنه ذلك، لتركه كل ما لم يتعلق بالأبواب التي بنى كتابه الصحيح عليها فإذا كان الحال ما وصفنا بان للمتأمل من أهل الصنعة أن كتابيهما لا يشتملان على كل ما يصح من الحديث وأنهما لم يحكما أن من لم يخرجاه في كتابيهما مجروح أو غير صدوق»^(١) انتهى.

وروي عن أبي قريش محمد بن جمعة بن خلف القابني الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي.

وهذا يرد على أبي الحسن الدارقطني وغيره، حيث ألزموا البخاري ومسلماً إخراج أحاديث تركا إخراجها وأسانيداً صحيحة وأنه ليس بل لازم في الحقيقة إخراج ذلك في صحيحيهما لما ذكرناه.

وقد خرّجت كتب على الصحيحين فيها فوائد منها:

زيادة ألفاظ كتتمة لمحذوف، أو زيادة شرح في حديث ونحو ذلك وهي صحيحة أيضاً وربما دلت على زيادة حكم.

ومنها: علو الإسناد.

وهاتان الفائدةان اقتصر الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح عليها^(٢).

وزاد شيخنا أبو الفضل ابن العراقي ثالثة وهي: قوة الحديث بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة^(٣).

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ص ١١٢).

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٤).

(٣) «التقييد والإيضاح» (ص ١٩).

وزاد مصنفه - رحمه الله - عليهما فائدة رابعة، وخامسة، وسادسة، وسابعة وثامنة، وتسعة أيضاً.

فمنها: وصل تعليق علّقه الشيخان أو أحدهما.

ومنها: بيان من تابع من الرواة الراوي من رجال الصحيحين على حديثه.

ومنها: معرفة اتفاقهما أو اختلافهما في الحرف أو الحرفين فصاعداً.

ومنها: بيان الزيادة التي على لفظ الصحيحين أو أحدهما من حديث وقعت، وهل انفرد بها أم لا؟ كما في «الصحيح المخرج على صحيح البخاري» للإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، في باب التكبير إذا قام من السجود من حديث عبيد الله بن موسى عن همام عن قتادة عن عكرمة قال: صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة من صلاة الظهر فذكرت ذلك لابن عباس فقال: ثكلتك أمك تلك سنة أبي القاسم - ﷺ -.

فقوله: «في صلاة الظهر» ليست في حديث موسى بن إسماعيل، شيخ البخاري، الذي حدّث عنه بهذا الحديث في الباب المذكور عن همام^(١).

فظهر لنا أن قوله: «في صلاة الظهر» وقع من حديث عبيد الله بن موسى.

وخرّجه الإسماعيلي أيضاً في الباب المذكور في «صحيحه» بهذه الزيادة من حديث يزيد بن زريع، وعبد بن سليمان، عن سعيد عن قتادة فذكره بالزيادة المذكورة، فعلمنا بهذا أن للزيادة أصلاً وأن عبيد الله بن موسى لم ينفرد بها.

وللحديث طرق.

ومن فوائد المستخرجات أيضاً ذكر قصة في الحديث لم تقع للبخاري

(١) أخرجه البخاري (٣١٧/٢ - فتح) عن موسى بن إسماعيل به.

في «صحيحه» مثلاً ووقعت في المستخرج كما في صحيح الإسماعيلي في باب «إتمام الركوع والاعتدال فيه والاطمأنينة» من حديث غندر عن شعبة عن الحكم أن مطر بن ناجية لما ظهر على الكوفة أمر أبا عبيدة أن يصلي بالناس، فكان إذا رفع رأسه من الركوع، أطال القيام قدر ما يقول: اللهم ربنا لك الحمد مثل قول عبدالله بن مسعود.

وقال شعبة: قال الحكم: فحدث ابن أبي ليلى فحدث عن البراء - رضي الله عنه - قال:

«كانت صلاة رسول الله - ﷺ - إذا صلى فركع وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد فرفع رأسه بين السجدين قريباً من السواء».

وحدث بهذا الحديث البخاري في «صحيحه» في الباب المذكور عن بدل بن المحبر حدثنا شعبة فذكر المسند فقط دون القصة^(١).

ومنها: رفع إشكال وقع في لفظ من الصحيحين أو أحدهما كما في «صحيح البخاري ومسلم» من حديث يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن الوليد بن كثير حدثني محمد بن عمرو بن حنبل أن ابن شهاب حدثه أن علي بن الحسين حدثه إنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية بعد مقتل حسين بن علي - رضوان الله عليهما - لقيه المسور بن مخرمة الحديث.

وفيه: «أن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة فسمعت رسول الله - ﷺ - وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا وأنا يؤمئذ محتلم» الحديث^(٢).

فقوله: «محتلم» فيه إشكال لأن المسور ولد في السنة الثانية من الهجرة بعد مولد ابن الزبير فلم يدرك من حياة النبي - ﷺ - إلا نحو ثمان

(١) أخرجه البخاري (٣٢٢/٢ - فتح) عن بدل بن المحبر به.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٥/٦ - فتح) ومسلم (١٩٠٣/٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد به.

سنين فكيف يكون محتتماً حين سمع هذه الخطبة فخرَج الإسماعيليُّ هذا الحديث في «صحيحه» عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار عن يحيى بن معين عن يعقوب بن إبراهيم فذكره وفيه: إن المسور قال: وأنا يؤمئذ كالمحتلم.

ووجدتُ في «أطراف الصحيحين» لخلف الواسطي بخط الحافظ أبي علي البرَدَاني في حديث المسور هذا من المتفق عليه، حديث أن علياً خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فسمعت النبي - ﷺ - يخطب الناس وأنا يؤمئذ كالمحتلم فقال: «إن فاطمة مني». وذكره مختصراً وعزاه بطُرُقَةٍ.

وقد تكمل تلك الفوائد التسع التي في المستخرجات بفائدة عاشرة، وهي أنه من فاته مثلاً سماع الصحيحين أو أحدهما قد يصل إلى ذلك بأحاديثه وتراجمه بسماع أحد الكتب المستخرجة على الكتاب الذي فاته سماعه والله أعلم.

ومن الكتب المستخرجة على صحيح البخاري، كصحيح الإسماعيلي المذكور، صحيح الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرَقَاني، وصحيح أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني.

وكذلك «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ولأبي نعيم الأصبهاني أيضاً ولأبي سعيد أحمد بن أبي بكر محمد بن عثمان الخثري النيسابوري، ولأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر ابن حيان أبي الشيخ الأصبهاني.

وثم كتب آخر التزم أصحابها صحتها، كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد ابن حبان البستي المسمى: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها»، وكذلك «المستدرک على الصحيحين» لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، ويوجد في مسند أحمد بن حنبل - رحمه الله - من الأحاديث ما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضاً وليست

عندهما ولا عند أحدهما، وكذلك يوجد الصحيح في معجم الطبراني الكبير، والأوسط، ومسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، ومسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم بل والأجزاء فجميع ما ذكرنا يدل على أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا الصحيح من الأحاديث في كتابيهما وما روياه فيهما مستنداً متصلاً فهو مقطوع بصحته، والعلم اليقيني القطعي حاصل به، وإلى هذا ذهب أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، والإمام الحَيْرُ الصالح أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف اليوسفي، والإمام الحافظ أبو عمرو عثمان ابن الصلاح وغيرهم^(١).

وقال النووي في كتابه «التقريب والتيسير»:

«خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر» انتهى^(٢).

وقد انتقد بعض الحفاظ كأبي الحسن الدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي محمد ابن حزم وأبي علي الغساني من الصحيحين، مواضع وقد أجاب العلماء عنها بأجوبة جيدة وقد تطرَّق كلام بعض القادحين إلى التعليقات التي في صحيح البخاري، فجعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة وليس كذلك، بل ما علَّقه البخاري بصيغة الجزم كقال فلان ونحوه فصحيح إلى مَنْ علَّقه عنه فإن كان من مشايخه كقوله:

«وقال هشام بن عمار» وساق بإسناده حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري مرفوعاً:

«ليكوننَّ في أمتي أقوامٌ يستحلُّونَ الحِرَّ والحريَّةَ والخمرَ والمعارفَ» الحديث.

فليس حكم هذا حكم التعليق عن شيوخ شيوخه فمن فوقهم، بل

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٨)، «فتح المغيث» (ص ٥٩).

(٢) «التقريب والتيسير» (١/١٠٥ - بشرحه «تدريب الراوي»).

حكمه حكم الإسناد المعنعن، وحكم المعنعن الاتصال بشرط ثبوت اللقاء والسلامة من التدليس ولقاء البخاري لشيوخه معروف وهو سالم من التدليس، فهذا حكم الاتصال جزم به المحققون منهم ابن الصلاح^(١).

وقد يكون قول البخاري: قال فلان، وهو من شيوخه من باب قول الصحابي قال رسول الله - ﷺ -، والله أعلم.

وحديث هشام بن عمار الذي مثَّلنا به، رواه الحسن بن سفيان الفسوي عن هشام خرَّجه البيهقي من طريقه.

وخرَّجه الطبراني فقال:

حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار فذكره^(٢).

وخرَّجه أبو داود من طريق آخر مختصراً^(٣).

وما كان من تعليقات البخاري بصيغة التمريض، كيُروى، ويُذكر، ونحو ذلك فلا يستفاد منها صحة بل يستأنس بها ولا تنافيها الصحة أيضاً فقد وقع من ذلك كذلك وهو صحيح وربما خرَّجه مسلم في «صحيحه».

وقول البخاري الذي قدمناه: «ما أدخلت في هذا الكتاب - يعني

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٦٧ - ٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣/١٠ - فتح) معلقاً فقال: وقال هشام بن عمار فذكره. ووصله الإسماعيلي في «مستخرجه» - كما في «فتح الباري» (٥٥/١٠) والبيهقي (٢٢١/١٠) من طريق الحسن بن سفيان به.

وأخرجه الطبراني (ج ٣/ رقم ٣٤١٧) و «مسند الشاميين» (٥٨٨) وابن حبان (٦٧٥٤ - الإحسان) وابن عساكر (٢/٧٩/١٩ - أفاده الألباني) من طرق عن هشام بن عمار به. وهو حديث صحيح ولا عبرة بقول من طعن في صحته كابن حزم ومن تابعه. انظر «صيانة صحيح مسلم» (ص ٨٣) «فتح الباري» (٥٤/١٠ - ٥٦) «السلسلة الصحيحة» (رقم: ٩١).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٣٩) عن عبد الوهاب بن نعدة عن بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن عطية بن قيس عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن أبي مالك الأشعري به.

جامعه الصحيح - إلا ما صح حمل ابن الصلاح هذا على أن المراد مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها^(١).

وكل ما قال البخاري فيه: قال لي فلان أو لنا، أو زادني ونحو ذلك فهو متصل عند الجمهور.

وحكى ابن الصلاح من بلاغاته عن بعض المتأخرين من المغاربة أن ذلك تعليق متصل من حيث الظاهر، منفصل من حيث المعنى^(٢).

وقال أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن مندة في «جزء جمعه في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة»:

«أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها، قال لنا فلان وهي إجازة» انتهى.

وقال الحاكم أبو عبدالله:

«سمعت أبا عمرو ابن أبي جعفر - يعني محمد بن الحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحيري النيسابوري - سمعت أبي يقول: كل ما قال البخاري: قال لي فلان: فهو عَرْضٌ ومناولة» انتهى.

والجمهور على أن هذا متصل.

ومن عادة البخاري اختصار الأحاديث وتقطيعها في عدة تراجم من «صحيحه» والعلماء مختلفون في جواز ذلك على أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً.

والثاني: الجواز إذا لم يُخْلَ حذفه بالمعنى كالاستثناء، والشرط، والحال، ونحو ذلك فإن أُخْلَ لم يجز بلا خلاف.

والثالث: أن المُخْتَصِرَ إن لم يكن قد رواه مرة أخرى بتمامه، ولم

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٦) لابن الصلاح.

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٦٩).

يعلم أن غيره رواه تاماً لم يجوز وإن كان قد رواه تاماً مرة أخرى، أو علم أن غيره رواه جاز.

والرابع: وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح^(١): أنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه.

قال ابن الصلاح:

«فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجوز النقل بالمعنى لأن ذلك بمنزلة خبرين منفصلين [لا تعلق لأحدهما بالآخر]» انتهى^(٢).

ومن هذا الرابع اختصار البخاري الأحاديث عند حصول الفائدة التي عقد لأجلها الترجمة حتى كأن الحديث تام عند سامعه.

وبعض تراجم هذا الكتاب خالية من الأحاديث، وذلك - والله أعلم - أن الحديث الموافق لتلك الترجمة ليس من شرطه ولكنه أشار إليه، حيث جعله ترجمة، ويكون رواه أحد الأئمة في كتبهم، وربما أصحاب الصحيح كحديث «الدين النصيحة لله ولرسوله والأئمة المسلمين وعامتهم» ويحتمل غير ذلك والله أعلم.

قال الحافظ أبو أحمد عبدالله ابن عدي الجرجاني:

وسمعت عبدالقدوس بن همام يقول: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حَوَّلَ محمد بن إسماعيل تراجم جامعته بين قبر النبي - ﷺ - ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين^(٣).

فأول ما صَنَّفَ البخاريُّ فيما بلغنا من «صحيحه» الأبواب، ثم سندها

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢١٦).

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢١٦) وما بين المعكوفين فمته.

(٣) أخرجه ابن عدي في «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري» (ص ٥١ -

٥٢) - ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٢) - بإسناده هنا.

وفيه: «دَوْنٌ» بدلاً من «حَوَّلَ» وما نقله المصنّف - رحمه الله - فمن «تاريخ بغداد».

بعد بالأحاديث وبقي في تهذيبه وتحريره، ست عشرة سنة وانتقاه من زهاء
ستمائة ألف حديث.

خرج الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد البخاري غُنْجَار في
«تاريخه» عن إبراهيم بن معقل، سمعت محمد بن إسماعيل البخاري -
رحمه الله - يقول:

«خَرَجْتُ كتاب الجامع في بضع عشرة سنة وجعلته فيما بيني وبين الله
حجة»^(١).

وخرج الحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخه» من طريق أبي الهيثم
الكشميهني سمعت محمد بن يوسف الفَرَبْرِيَّ يقول: قال لي محمد بن
إسماعيل البخاري:

«ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت
ركعتين»^(٢).

وجميع ما فيه من الأحاديث بإسقاط المكرر أربعة آلاف حديث على
ما قيل، وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، على ما عدّه
أبو محمد عبدالله بن أحمد الحموي مفصلاً على الأبواب، وهكذا عدّه
مُجَمِّلاً بفَرَزْنِ الحُسين بن محمد الجوزجاني، وبهذا العدد جزم ابنُ
الصلاح^(٣).

قال أبو الفضل ابنُ العراقي:

«وهو مُسَلَّمٌ - أي هذا العدد - في رواية الفربري، وأما رواية حماد بن
شاکر فهي دونها بمائتي حديث ودون هذه بمائة حديث رواية إبراهيم بن
معقل» انتهى^(٤).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤٠٥/١٢).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٢) من طريق أبي الهيثم الكشميهني به.

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٠).

(٤) «التبصرة والتذكرة» (٤٧/١) للعراقي.

ومبلغ مشايخه الذين أخرج عنهم في «الصحيح» مئتان وستة وسبعون شيخاً، على ما قاله الحاكم أبو عبدالله في كتابه «المدخل» وذكر أبو أحمد ابن عدي أن عدد شيوخه الذين في جامعه مئتان وتسعة وثمانون شيخاً - رحمهم الله - .

ذكره في كتابه «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه»^(١).

وما في مشايخه فمن فوقهم رجل محتج به في الأصول إلا وروايته صحيحة، وقد تكون حسنة، ومن احتج به في الكتاب متابعة أو استشهاداً فمنهم من هو ثقة، ومنهم من في توثيقه توقف لكن من خرج له في «الصحيح» لحق بالثقات.

وكان الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: «هذا جاز القنطرة»^(٢).

يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

قال الإمام أبو الفتح محمد بن علي وهب القشيري المنفلوطي - رحمه الله - :

«وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا يخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيح» انتهى^(٣).

وقال الحاكم أبو عبدالله في كتابه «المدخل إلى معرفة رجال الصحيحين» :

«والبيان أنهما - يعني الشيخين - لم يخرجوا الحديث في كتابيهما إلا عن الثقات الإثبات، إلا عند الاستشهاد بخبر لم يستغنيا فيه عن تقييده

(١) «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري» (ص ٢٣٣).

(٢) «الاقتراح» (ص ٢٨٣).

(٣) «الاقتراح» (ص ٢٨٣).

بمتابع شاهد، يكون في الحفظ والإتقان دون المتابع لأن كلا منهما قد احتاط لدينه فيما نحا نحوه، وأتعب من بعده في طلب ما خرجه فجزاهما الله عن دينهما ونبيهما - عليه الصلاة والسلام - خيراً».

وقال أيضاً:

«فقد حدثونا عن محمد بن إسماعيل أنه قال: كنا على باب إسحاق بن إبراهيم بنيسابور فسمعت أصحابنا يقولون: لو جمع جامع مختصراً صحيحاً تعرف به الآثار فأخذت في جمع هذا الكتاب» انتهى.

وهذه الحكاية رواها المعمر بن محمد بن الحسين، أخبرنا أحمد بن علي الحافظ، أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن عبد الله سمعت خلف بن محمد سمعت إبراهيم بن معقل سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي - ﷺ - فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب».

ورواها الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي في «تاريخه» فقال:

أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن نعيم الضبي، سمعت خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري، سمعت إبراهيم بن معقل السفي فذكرها^(١).

فهذه الحكاية فيها التصريح بسبب تأليف البخاري كتابه الصحيح، وقد قيل: أنه عمل قبل كتاب الصحيح كتاباً يقال له: المبسوط، وجمع فيه جميع كتبه على الأبواب ثم نظر إلى أصح الحديث على ما رسمه، فأخرجه بجميع طرقه في كتابه الصحيح وقد سمّاه أسماً مطابقاً لأحكامه موافقاً لإتقانه وإحكامه، وهو «الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله - ﷺ - وسننه وأيامه»، وقال عنه لما فرغ من تأليفه وأبداه:

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٢) عن محمد بن أحمد بن يعقوب به.

«وجعلته حجة فيما بيني وبين الله» .

فلهذا صار هذا الكتابُ عُمْدَةُ الدِّينِ، وَعُدَّةُ المتعبدين، وسبباً للوصول إلى سبيل المتقين، وسنناً إلى اتباع سنن سيّد المرسلين، صلى الله عليه وعليهم أجمعين .

وقد ابتدأه مؤلّفُهُ بما ابتدأ الله به نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام من أنواع الوحي المعظم فقال - رحمة الله عليه، ولا زال الرضوان يُهدي إليه - :

بسم الله الرحمن الرحيم

باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله - ﷺ - .



فهرست الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
٣٢٧	إذا فسد أهل الشام
٣٣١	أقبل رسول الله - ﷺ - من نحو بئر جمل
٣٢٣	اللهم ارحم خلفائي
٣٣٩	إن فاطمة مني
	كان جبريل - عليه السلام - ينزل على النبي - ﷺ - بالسنة. (أثر: حسان بن عطية)
٣٢١	كانت صلاة رسول الله - ﷺ - إذا صلى فركع
٣٣٨	الكتاب والسنة. (أثر: ابن عباس)
٣١٨	قرأ النبي - ﷺ - فيما أمر وسكت فيما أمر
٣١٩	القرآن والسنة. (أثر: قتادة)
٣١٨	لا يزال الله - عز وجل - يغرس في هذا الدين
٣٢٤	لا يسألني الله - عز وجل - عن سنة أحدثتها فيكم
٣١٩	ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر
٣٤٠	

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
وصف النسخة المعتمدة في التحقيق	٣١٣
إثبات نسبة الكتاب إلى المصنف	٣١٣
نماذج صور للنسخة الخطية المعتمدة في التحقيق	٣١٤
مقدمة المصنف	٣١٧
المراد بالحكمة في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾	٣١٨
الاختلاف في صحة عبيد بن نضلة وكذا في اسمه	٣٢٠
السنة النبوية ومكانتها	٣٢٢
فضل أهل الحديث وثناء الأئمة عليهم	٣٢٣
جمهور العلماء على تقدم صحيح البخاري على صحيح مسلم	٣٢٩
حجة من ذهب إلى تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري	٣٣٠
التعليقات الواقعة في صحيح مسلم	٣٣١
بيان شرطي البخاري ومسلم	٣٣١
تشنيع مسلم في مقدمة صحيحه على من خالف مذهبه وترجيح مذهب الجمهور	٣٣١
الجواب عن قول الشافعي في تفضيل موطأ مالك	٣٣٢
المصنفات في السنن والآثار	٣٣٣
البخاري أول من صنف في الحديث الصحيح	٣٣٤
لم يذكر البخاري ومسلم في صحيحيهما كل ما صح عندهما	٣٣٤
فوائد المستخرجات على الصحيحين	٣٣٦

٣٣٩	جملة من المستخرجات على الصحيحين
٣٤٠	دفاع المصنّف عن انتقاد بعض العلماء لمعلقات صحيح البخاري
	حديث أبي مالك الأشعرى «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر» والرد
٣٤٠	على من أعله بالانقطاع
٣٤١	صيغ البخاري في معلقاته
٣٤٢	عادة البخاري في اختصار الأحاديث وتقطيعها
٣٤٢	اختلاف العلماء في جواز ذلك وبيان الصحيح من هذه الأقوال
٣٤٤	عدد أحاديث البخاري في صحيحه
٣٤٥	عدد مشايخه الذين خرّج لهم في الصحيح
٣٤٦	الدافع للبخاري إلى تأليف كتابه الصحيح
٣٤٦	تسمية البخاري لكتابه الصحيح
٣٤٨	فهرست الأحاديث والآثار
٣٤٩	فهرست الموضوعات